نقد الكتب

نحو القرآن و نحو الفعل

تأليف

أحمد عبد الستار الجواري

عضو المجمع العلمي العراقي

عرض ونقد

الدكتور سليم النعيمي

هذان بحثان يتسمان باصالة الرأي ، وعمق الفكر ، وفقه للغة وأسرار العربية . وعلم غزير بأصولها وفروعها ، وفهم عميق لهـذه الأصول والفروع وتخريجها ، ومعرفة واسعة بدقائق النحو ودخائله ومذاهب النحويين قداماهم ومحدثيهم .

قرأتهما وأعدت قراءتهما ، فأعجبت بهما وكادا يخرجان بي من الحديث عنهما إلى الحديث عن صاحبهما والثناء عليه لااحتاط في ذلك ولا أقصر . ثم صرفتني معرفتي به وحبي له عن هـذا الحديث . فأنا أعرفه مطبوعاً على التواضع ، وهذا التواضع سجية فيه تبدو قوية جلية . فهو يكره الحديث عن نفسه ، فخشيت أن يؤذيه حديثي عنه . وصرفني عن ذلك حبي له وأعجابي به منذ عرفته .

وحبي له قديـــم العهد فقـــد عرفته منذ كان طالباً من طلابي في دار المعلمين العالية ،وكان في الطليعة من الطلاب في أدب النفس والرغبة في الدرس وحب الفهم وتوقير الأساتذة .

ثم ازدادت هذه المعرفة وثوقاً حين أصبح بعد ذلك زميلاً لي . يدرس النحو وغيره

من علوم العربية في دار المعلمين العالية ، فكان مثال الأستاذ أمانة في النقد والرأي ورغبة في التدقيق والتمحيص وانصرافاً إلى الافادة والاستفادة ، وبعداً عن التزيد والتكلف وبغضاً للتهاون مع النفس ، هذا التهاون الذي يستبيح به كثير من الناس ما لا يبيحه العالم المحقق لنفسه .

لم أرد إذن ان يحمل حديثي عنه بأن مصدره حبي له وإعجابي به وأني أحابيه من أجل ذلك ؛ ولهذا فضلت الانصراف من الحديث عنه إلى الحديث عن بحثيه أو كتابيه هذين .

نحو القرآن :—

اما الأول فهو نحو القرآن . ويقع هذا البحث في نحو نيف ومائة صفحة وهو يرى فيه « أن دراسة نحو القرآن هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه ، وتمهيد أصوله المتشعبة . وأن القرآن هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدى به ، وينحى نحوه . ويهتدى به . »

« ولكن الذي كان ممن وضعوا النحو في أول الأمر أنهم اعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب ، شعره ورجزه ومثله ، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة ، قبل استقراء المادة اللغوية ، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور .

ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الايغال والغلو ، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية ، وركنوا إلى التأويل والتخريج ، حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة ، وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد ، وما رسموا للنحو من حدود . »

« وقد كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ، ويستندون اليه في وضع النحو ، لأن أسلوب القرآن

وتركيبه مبرأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال وقصد . »

« فقد فرطوا في جانب المادة القرآنية تفريطاً أدى بالنحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة ، حتى لم تعد تستعمل أو تحاكى . »

« ولو أننا درسنا نحو القرآن باعتباره أصلاً ، لا سبيل إلى الحكم عليه إلا بما هو عليه دون الاحتكام إلى ماهو أقل منه أصالة أو إلى ماهو دخيل على فن القول من قوالب المنطق لقامت قواعد النحو على أسس سليمة ، ولبرأنا النحو من علل كثيرة جداً ، ولأغنينا أساليب العربية بما قضى النحو عليه بالاهمال والاندثار من روائع البيان القرآني . »

« وأن أساليب التعبير القرآني تهدم كثيراً مما أراد النحو أن يفرضه على أساليب العربية . »

والمؤلف يقرر « أن كثيراً من أصول النحو ونظرياته قد قام على غير أساس من التزام ما ورد في المأثور من كلام العرب ، وعلى رأس كل أولئك القرآن الكريم . وان أساليب في التعبير الفني أساء إليها تصور النحاة إياها على غير صورتها الواقعية . وغاية هذا البحث أن تشير إلى تلك الأصول غير المؤسسة على أساس ، فلا تعود موازين يوزن بها الصواب من الغلط ، ولا تهمل تلك الصور الجميلة من التعبير ، أو يساء إليها بالتأويل والتقدير ، فيضيع معناها الحقيقي وأثره المقصود في النفوس. ولعل أهم مافي هذا الباب الحذف ، حذف العمدة كالمبتدأ والخبر والفاعل ونحو ذلك ، أو حذف الفضلة كالمفعول والمجرور والمضاف ، وقد ألفنا النحاة يقدرون ذلك كله ، كأن لأصل الكلام عندهم صورة لا معدى عنها ولا محيد ، وتقدير المحذوف ، سواء كان واجب الذكر أو غير واجب الذكر ، يغير في المعنى أو يضعف أثره في النفس . لأن حذف المألوف ذكره إنما يراد به غالباً ضرب من المشاركة بين المنشئ والمتلقي (قارئاً أو سامعاً) في تصور المعنى العام حتى يكون

ذلك أبلغ في التأثير وأدعى إلى الاقتناع . وهذا الأسلوب في فن التعبير مزية بارزة من مزايا القرآن ، وهو واضح أيضاً ، فيما يعرف بالالتفات ، وهو الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى المتكلم ، حتى لا يكون السامع أو القارئ سلبياً — كما نقول — في تلقي ما يلقى إليه ،وإنما يكون التحول مدعاة لطرد الملل من نفسه وتجديد نشاطه الذهني والشعوري . »

وهذا الرأي الذي يذكره الدكتور الفاضل على صحته قدالتفت إ ليه بعض القدماء فألف أبوعبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢٠٨ هـ كتاباً في (مجاز القرآن) حاول أن يبين مافي الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها . وبدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من هذا الباب الذي أشار إليه الدكتور في بحثه هذا ولكن الناس كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة فلم تتجه عنايتهم إلى مثل ما حاوله أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) فأهمل الكتاب حتى ظن بعض الناس حين وقعوا عليه أنه كتاب في البلاغة وليس الأمر كذلك فان كلمة المجاز في استعمال أبي عبيدة تناظر كلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية ،أي طريق التعبير كما ان كلمة النحو تعني سبيل العرب في القول .

ثم جاء بعد ذلك عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ وحاول في كتابه (دلائل الإعجاز) العناية بدراسة نظم الكلام عند العرب ، وبين أن هذا النظم يشمل مافي الكلام من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وفصل ووصل وحذف وتكرار ، وعدول عن اسم إلى فعل أو التفاف من غائب إلى مخاطب وجعل كل هذا من معاني النحو . غير أن الناس حينئذ رأوا — لأسباب يخرج بنا ذكرها عن مجال ما نحن فيه — أن هذا ليس من النحو في شيء . وأفردوا له علماً خاصاً سموه علم المعاني وجعلوه أحد علوم البلاغة .

وقد التفت الاستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو) إلى طريقة عبد القاهر الجرجاني فشرحها في مقدمة كتابه ثم قال « ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق

لحظة من التفكير والتحرر ، وأن الحس اللغوي أخذ يتنعش ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني ، من التأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها . » (١)

غير أن الأستاذ إبراهيم حين أراد إحياء مذهب عبد القاهر الجرجاني ضلت به السبيل وسار في طريق آخر لم يؤد به إلى هذا الإحياء . ولكن الدكتور الجواري في بحثه هذا يسير في طريق لاحب قد وضحت له فيه الرؤية ووضح الهدف . فهو في الفصل الأول يتحدث عن المبتدأ والخبر فيأتي بأمثلة من آي القرآن الكريم فيدرسها ويخرج من هذه الدراسة إلى القول : « إن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية على الأغلب في أربع صور :

الأولى : جملة الشرط حين يقع الجواب جملة .

الثانية : حين يكون موصوفاً .

الثالثة : في مواضع معينة بعد الاستفهام سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي .

الرابعة : بعد القول وهذا كثير كثرة تلفت النظر .

كما أنه يستخلص من الأمثلة التي سردها حقيقة ذات طرفين :

الأول : ان بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الاسناد تكون مشحونة بالمعنى والايحاء بحيث لا يحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها .

الثاني : الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك .

وهذه كلها طرق في التعبير الفني جنى عليها تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولاسيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة ، وتقدير ما لم يذكر منهما ، وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس . »

وفي الفصل الثاني يتحدث عن الفعل والفاعل . فيذكر رأي النحويين وهو أن

---

(١) إحياء النحو ص ٢٠

الفاعل عمدة وهو اذن واجب الذكر لا يجوز حذفه ، فان ظهر كان بها وإلا فهو ضمير مستتر عائد على ظاهر مذكور قبله ، ولكن العبارة القرآنية يشيع فيهـا أن يأتي الفعل وحده من دون أن يسبقه اسم ظاهر يصلح ضميره فاعلاً لذلك الفعل . وذلك حين يكون الفاعل الذي استغني عن ذكره مفهوماً من سياق الكلام . كما يرى ان للفعل في القرآن قوة الاسم فيقع في موقع الفاعل . كما انه يقع فاعلاً للأفعـال الناسخة حين تكتفي بالمرفوع .

وهو في بحثـه عن المفعول في الفصـل الثالث لا يكاد يخالف النحويين في المفعول المحذوف بعد فعل متعد . ويرى ان النحويين أقل تعسفاً في توجيـه الامثلة الواردة منها في القرآن وأدنى إلى الصواب .

وعرض في الفصل الرابع إلى حذف القول وعدد أكثر من عشرين موضعاً في العبارة القرآنية لم يرد فيها فعل القول بلفظه أو بمعناه على الوجه الذي وضع النحاة حدوده حين بحثوا مسألة أن المفسرة وقال : « إن شيوع هذا الأسـلوب ينقض قواعدهم في الحكاية ومقول القول ، ويومئ إلى أصل في التركيب لم يرد له عندهم ذكر . ذلك أن الكلام المحكي يكفي أن يسبقه ما يوحي بوروده غير مقيد بصيغة فعل القول (قال وما يشتق منها) ، ولا بصيغة فيها معنى القول مثل ذكر وأوحى ونحو ذلك . »

وهو في فصله هذا يعرض للحديث عن قضايا الحذف والذكر والايجاز والاطناب التي صرفها علماء العربية إلى علم المعاني ويرى أنها أحرى أن تكون من قضايا النحو ومسائله مثل الحذف الواجب كما يزعم النحاة . كما يرى أن حديث النحاة عما يجوز حذفه أو لا يجوز لم يحط بالاستعمالات الواردة في القـرآن . من ذلك حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه في اسلوب تفردت بـه العبارة القرآنية ، وقضت قواعد النحاة أن يهجر فلا يستعمله المنشئون . ومع انه أورد أمثلة كثيرة فإن القارئ يشعر أن هذا الفصل لا يزال بحاجة إلى كثير من البحث وهو

بحاجة إلى ان يفرد له جهد مستقل كما أشار هو إلى ذلك .

وعرض في الفصل الخامس إلى حروف الجر ، وقال ان الذي ينعم النظر في كلام النحاة على حروف الجر يتبين أنهم معنيون بجانب الإعراب أما جانب المعنى فأمره عندهم هين . ولكنه يرى أن أمرها ليس بهين فان حروف الجر بمعانيها العديدة من ظرفية وابتداء وغاية واستعلاء ومجاوزة انما تقوم بوظيفة في الكلام معنوية بالدرجة الأولى وهي علاقة الفعل بما يتأثر به . ونحن وان وافقناه في بعض ما يقول . فلا يسعنا إلا أن نخالفه حين يستعمل حرف الجر مع الفعل للمجاوزة أو يحذف . فإن حروف الجر كانت تستعمل مع الأفعال التي يسميها النحاة أفعالاً متعدية بقصد وصول الفعل إلى المفعول وكثر استعمال بعضها متصلة بالمفعول فسقط الحرف من العبارة للسهولة واليسر وقل استعمال بعضها الآخر فعدها النحاة لازمة وظل بعضها يعديه بعض العرب بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وهو الذي يثير المشكلة عند النحاة وقد طال الزمن عليه فتجاوز هذه المرحلة وأصبح في عداد الأفعال المتعدية بنفسها . والذي يبقى صحيحاً في هذا كله ان دراسة النحاة لهذه الحروف لا يزال ناقصاً وهو بحاجة إلى استيفاء .

وعرض في الفصل السادس إلى غير وسوى وقال ان النحاة يعدون غير وسوى أداتين للاستثناء ثم يرتبون على ذلك أموراً في الاعراب ما أنزل الله بها من سلطان وقال : « وأحسب أن الذي حملهم على إدراجها في باب الاستثناء هو مدلولها اللغوي الذي يشتمل على معنى المخالفة ، هذا من جهة ، ووقوعها منصوبة على الخلاف في مواضع بعينها من جهة أخرى ، على أن رعاية الجانب اللغوي تنفي هذا الذي ذهبوا إليه تمام النفي ، ويتجلى ذلك أوضح مايكون في العبارة القرآنية التي لم ترد فيها غير إلا وصفاً على سبيل النعت أو على سبيل الحال ، أو حالة محل الموصوف ، واقعة موقعه من الكلام . » أما سوى فلم ترد في العبارة القرآنية على الوجه الذي زعم النحاة أبداً ... ولو صح أن سوى تستعمل في صورة من صور

الاستثناء لكان هذا المعنى مستفاداً من السباق لا من الأصل العربي والذي يلاحظ ان لفظة سوى لم ترد إلا مرة واحدة في القرآن وذلك في قوله تعالى « فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى»(١) وهي هنا لم تستعمل بمعنى الاستثناء بل بمعنى سواء بالمد لغة في سوى . فهل ان عدم استعمال القرآن لها بمعنى الاستثناء أن تنكر استعمال العرب لها في معنى الاستثناء ؟

وفي الفصل السابع بحث عن المصدر وحروفه وانه يرد في القرآن عاملاً عمل الفعل على غير الصورة التي يشترطها النحاة وهي إمكان وقوع أن والفعل ، أو ما والفعل موقعه . وأنكر ما يلجأ إليه النحاة عادة من التقدير أو التأويل لتستقيم قاعدتهم .

وأشار إلى كثرة ورود المصدر في الاستعمال القرآني وصفاً أما على سبيل الاسناد خبراً ، أو على سبيل النعت والحال . وهو أمر يجنح فيه النحاة إما إلى التأويل بتقدير مضاف حتى يكون هو والمصدر صالحاً لوصف اسم الذات أو الإخبار عنه. وإما على تفسيره على صيغة المبالغة والمجاز ، وهو يرى أن شيوع هذا الاستعمال ووفرته يشعران بأن التأويل والتقدير ، وصرف المعنى إلى المجاز والمبالغة أمور لا ضرورة لها ولا سبب ، بل إنها قد تخرج العبارة عن المعنى الذي قصدت اليه .

وتعرض في الفصل الثامن لاسم الفاعل ورد على أقوال النحاة زعمهم بان اسم الفاعل يعمل لأنه يحمل على الفعل المضارع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، كما رد على زعمهم أن اسم الفاعل لا يعمل إلا اذا دل على المضي ، وإنما يضاف إلى المعمول وقال : إن الاستعمال القرآني ورد بخلاف ذلك . ويبدو لمن يستقصي استعمال اسم الفاعل في آي الكتاب الحكيم أن اضافته إلى معموله هي الشائعة الذائعة . ولعل أكثر ما ترد الإضافة حين يكون المعمول ضميراً . وان اسم الفاعل المنون يرد لمعنى المضي خلافاً لما يدعون . وفي هذا الرأي الأخير نظر إذ أن معناه

---

(١) سورة طه ، الآية : ٥٨

يدل على استغراق الزمان ماضيه وحاضره ومستقبله . فيما نرى .

وتحدث في الفصل الثامن عن الجملة الاسمية المنفية بليس أو ما أختها. ولاحظ أن الخبر في الجملة المنفية بـ (ليس) يكثر اتصال حرف الجر (الباء) به وأما أختها ما فإن خبرها يقع مجروراً بالباء في أغلب أحواله ولا سيما حين يكون مشتقاً، ويقع منصوباً شأن أخبار النواسخ بقلة ، ولا سيما حين يكون جامداً غير مشتق .

وان الباء ومن ليستا زائدتين كما يزعم النحاة لتستقيم قاعدتهم وانما معنى الباء الإلصاق وهو الذي يصلح وقوعها مؤكدة للنفي ، وان « من » تأتي للاستغراق بعد النفي .

وعرض في الفصل العاشر لبعض الاساليب القرآنية ، واقتصر منها : « ما » الاستفهامية مركبة مع لام الجر متصلة بالضمير متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مالي ومالك وماله . وقال ان هذا الاسلوبَ حير عقول النحاة فلم يهتدوا فيه إلى سبيل ، وخانهم الحسّ والذوق اللغوي فالتمسوا في التأويل والتقدير وسيلة ، ولا سيما حين يجدون بعده معمولاً لا ذكر ولا اثارة في الكلام للعامل فيه .

وقال : « ليس هذا التركيب بدعاً في العربية ولا هو بالغريب في لغة موغلة في القدم ، صنع فيها التداول ما صنع فأحال أفعالاً إلى حروف مثل ليس وعلى وخلا وعدا وحاشا ، ومزج الاسم بالفعل فأخرج من ذلك فعلاً كحبذا، ونحو ذلك مما عجزت قواعد النحو أن تجد له تفسيراً بحكم القيود التي أحكمها واضعو النحو الأوائل » .

والذي نراه أن مالك هذه إنما هي في أصلها جملة بدأوها بما الاستفهامية وكثر تداولها على الألسن فاختصرت ولم يبق منها إلا هذه الصيغة الأخيرة تستعمل للاستفهام ببعض معانيه كالانكار أو التقرير . وهي في ذلك شبيهة بـ « أيش » اختصار أي شي و « بيش » اختصار بأي شيْ و « ليش » لأي شيْ التي يستعملها العامة الآن . وكذلك شأن حبذا وليس فإنهما اختصار تراكيب . ومثل هذا

الأختصار لما يكثر تداوله من الجمل ليس قاصراً على العربية ، بل إنه شـائع في اللغات جميعاً .

وتحدث في الفصل الحادي عشر ، وهو خاتمة فصول الكتاب ، عن جملة الحال . وقرر ان العبارة القرآنية يكثر فيها ورود الجملة الحالية غير مسبوق بقد كما يشترطه النحاة وتقدير النحاة « قد » أو واو الحال قبلها خلف من القول ، لأن معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال ، فهي هنا وصف فضله منصوب توصف به الهيئة ، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه .

ثم عرض في هذا الفصل لبعض الأساليب القرآنية مثل استعمال الجملة الخبرية لمعنى الإنشاء ومثل بعض صور التعجب التي لا تعرفها كتب النحو . وكان الأجدر به أن يدرس هذا بالفصل الذي قبله وقد خصصه للأساليب القرآنية .

نحو الفعل :

أما نحو الفعل فيقع في نحو تسعين صفحة . وقد جعل الجانب النحوي أكبر همه ، وهو يعني بذلك موضع الفعل في التركيب ، وكيف يتميز به ، وعلاقته بأجزاء التركيب ، وأثره فيها ، وتأثره بها . وضرب صفحاً عن قضايا الاشـتقاق والتصريف ، ونحو ذلك ، مما عني به علماء الصرف .

ففي الفصل الأول عرض بالدرس للجملة الاسمية والفعلية ووافق النحاة على هذا التقسيم . غير أنه لم يوافق النحاة فيما ذهبوا إليه في التمييز بين الجملتين واعتبارهم الجملة المبدوءة باسم جملة اسمية وان كان المسند فيها فعلاً وان الجملة الفعليـة عندهم هي التي بالفعل فحسب . وهو يرى أن اعتبار الجملة فعلية تقدم فيهـا الفعل على المسند إليه مثل قام زيد أو تأخر عنه مثل زيد قام ولا يرى فرقاً بينهما من حيث طبيعة التركيب ، وان الفرق ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به وتأكيد الحكم عليه . وهو مصيب في ذلك فنحن نخبر بالجملةالفعلية اذا افترضنا ان السامع خالي الذهن من حدوث الأمر ومن قام به . أما اذا كـان

السامع يعرف بحدوث الحدث ولكنه يجهل من قام به أو يشك في ذلك ، قدمنا المسند إليه فنحن حين نقول زيد قام نفترض أو نعتقد ان السامع يظن ان القائم غيره فنقول له زيد قام . ولعل هذا هو الذي عبر عنه الدكتور الجواري بقوله : للاهتمام به وتأكيد الحكم عليه وقد كان يحسن بالدكتور الجواري أن يفصّل ويفيض في بحث الجملة الفعلية ، وهو مالم يتعرض له النحاة ، فلا يقتصر على ماذكره .

وتحدث في الفصل الثاني عن الاعراب في الفعل فتكلم عن صيغ الافعال الماضي والمضارع والأمر . ثم قرر بعد بحث دقيق ان مضارعة الفعل للاسم تجعل الفعل المضارع موقعه الرفع إن لم يقيد زمنه بقيد لفظي فاذا قيد مدلوله الزمني بالقيد اللفظي نزل عن الرفع إلى النصب تارة ، وإلى الجزم الذي يقطع عنه حركة الإعراب تارة أخرى . أما الفعل الماضي فإن قيد الزمن فيه قيد ذاتي ولذلك بني على أخف الحركات وهو الفتح . واما فعل الأمر فيأتي لمعنى الطلب فهو لا يشتمل في رأيه على معنى الفعل تاماً بشطريه الحدث والزمان ولذلك لزم البناء . وهو رأي قد يخالفه فيه الكثيرون .

وفي الفصل الثالث تحدث عن الفعل صيغه ودلالاته واتبع تقسيم النحاة للفعل إلى ماض ومضارع وأمر . فالماضي انما اطلق على ما يسبق زمن التكلم قريباً كان ذلك أو بعيداً ، محقق الوقوع أو غير محقق . والمضارع ما اشتمل على معنى متسع رحيب ، يبدأ بالماضي القريب وينتهي إلى المستقبل البعيد ، أما الأمر فصيغة انشاء طلبي ، يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن لأنه ليس بخبر بل هو انشاء ، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر .

وليست هذه الدلالة الإنشائية مقصورة على فعل الأمر بل إن المضارع قد يدل على الإنشاء إذا اقترن بلام الأمر كما أن الماضي إذا خرج إلى الدعاء فهو يدل على معنى الانشاء .

وعرض في الفصل الرابع للفعل المضارع وقال إنه أوسع الأفعال في الدلالة على

معنى الزمن . بل انه يصلح للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته . وانه في رأيه يقابل مـــا يسمى في اللغات الاوربية Infinitive وهو معرب من وجهين : اعراب الأفعـــال وهـــو التصريف الذي يكون فـــي الأفعـــال جميعاً واعرابـــه بالحركات أو ما ينوب عنها كما يعرب الاسـم فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون .

وتحدث عن نصب الفعل المضارع وعوامله وكيف ان هذه العوامل تمحض الفعل لمعنى الاستقبال كما ينص على ذلك النحاة صراحة ولكنه يرى أن إذن ليست على التحقيق من أدوات النصب . ثم يستنتج من كل بحثه : ان الفعل ينصب إذا كان خالصاً لمعنى الاستقبال ، وذلك معنى يختص به من دون الاسم . على أنه يلاقي الاسم في النصب على الخلاف أو الصرف كما هو مذهب الكوفيين . .

وتحدث عن الجزم فقال : يتعين الجزم في الفعل المضارع إذا تعين لواحد من المعاني الآتية :

١ ـ معنى المضي . ٢ ـ معنى الطلب . ٣ ـ معنى الشرط .

ثم تكلم عن بناء الفعل المضارع فرفض ماذهب إليه أكثر النحاة إلى أن الفعل المضارع يبنى اذا اتصلت به نون النسوة ورأى أن تسكينه مرده إلى كراهـة تـوالي الحركات ، شأن تسكين الفعل الماضي حين يتصل بضمائر الرفع المتحركة كراهة توالي الحركات .

وتحدث في الفصل الخامس عن فعل الأمر فتكلم عن الأمر بصيغة افعل وما يتفرع منها . وعن أمر غير المخاطب بدخول لام الأمر على الفعل المضارع . وتكلم عن آراء النحاة في بناء فعل الأمر أو اعرابه . وانتهى إلى رأي جديـد في الاعراب يخالف مذهب قدامى النحاة فان الاعراب عندهم بعامل ، وكل أثر يحدثه العامل في اللفظ فهو إعراب . أما الدكتور الجواري فينظر إلى الإعراب رأياً جديداً ، فهو عنده تغير آخر الكلمة بحسب تغير مواقعها وتصرفها في المعاني

المختلفة . فهو يرى لذلك أن كل الأفعال معربة ، الماضي معرب ، والمضارع معرب ، والأمر معرب .

وفي الفصل السادس يتحدث عن المتعدي واللازم ، وقال : ان النحاة اعتادوا أن يقسموا الفعل ، من حيث نصبه المفعول به ، إلى قسمين : اللازم ، وهو الذي لا ينصب المفعول به ، والمتعدي ، وهو الذي ينصبه ، ولكنه رأى انه يحسن أن يكون تقسيم الفعل إلى متعد ولازم تقسيماً يقوم على طبيعة الفعل ، وطبيعة وظيفته في الكلام ، لا على أساس المظهر الاعرابي وحده . فالفعل اللازم هو الذي لا يحتاج بحكم معناه ووظيفته إلى المفعول وتلك هي أفعال الاتصاف كرم وشرف حسن وقبح . وأما المتعدي فضربان أحدهما القادر على نصب المفعول والضرب الثاني القاصر عن نصب المفعول به ، ويصل إليه بقيد معنوي ، كالظرفية ، وابتداء الغاية ، وانتهائها ، والاستعلاء ونحو ذلك من المعاني .

وفي الفصل السابع بحث في الجمود والتصرف ورأى فيه ظاهرة من مفارقة الافعال الدلالة على الحدث والزمن ، بأن ينقل الفعل من باب أفعال السجايا ، ثم ينقل بعد خلوه من مدلوليه إلى الدلالة على معنى كـ « نعم وبئس ، وحبذا » فإن هذه الأفعال زايلها معنى الحدث ، لأنه ضعيف فيها أصلاً بحكم دلالتها على معنى الوصف ، وكذلك زايلها معنى الزمن فلم يعد فيها إلا دلالتها اللغوية ، وهي إذن دالة على معنى ، وهذا هو مدلول الحرف ، أو معنى الحرف . »

ثم قال ومن الأفعال الجامدة عسى وليس وأن عسى معروفة الأصل نقلت من مدلولها اللغوي واستعملت في معنى الرجاء وأما ليس فانها مجهولة الأصل لم يعد من أصل مدلولها إلا معنى النفي . وان هذا اللفظ قد قطع في التطور مراحل متطاولة الأزمان وسلك فيه سبيلاً ممتدة في أغوار تاريخ العربية العريق . وهذا الرأي وان كان مقبولاً في ظاهره فهو يحتاج إلى زيادة في البحث والتحقيق . فنعم منقول من نعم فلان كفرح اذا أصاب نعمة وبئس منقول من بئس فلان إذا أصاب بؤساً

ثم تداول استعمالهما بهذا المعنى فكسر أولهما وسكن ثانيهما طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال ويدل على ذلك أن في نطقهما أربع لغات وأما حبذا فالأمر فيها مختلف فهي لفظة مركبة من حب وذا وأغلب الظن انها اختصار جملة مثل ليس فقد قيل إن أصلها لَيسَ كفرح فسكنت تخفيفاً أو أصلها لا أيس فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء وهو قول الخليل والفراء . والدليل على ذلك قول العرب ائتني به من حيث أيس وليس ، أي من حيث هو ولا هو . أو أيس أي موجود ولا أيس أي لاموجود ولسنا بصدد دراسة أصول هذه الألفاظ ، فإن هذا البحث لم يتيسر بعد في اللغة العربية .

على أنا أيضاً لا نستطيع أن نوافق الدكتور الجواري حين يقول : « وهذه الظاهرة — ظاهرة الانتقال من الفعلية إلى الحرفية — أمر تنفرد به العربية — لا ريب — من دون سائر اللغات الحية . » فإن هذه الظاهرة ظاهرة لغوية عامة لا تكاد تخلو منها لغة .

وهو في الفصل الثامن يتحدث عن الفعل والفاعل . وهو لا يوافق النحاة على ما زعموه من وجوب الابتداء بالفعل وبعده الفاعل . نحو قام زيد فلو أراد المتكلم أن يصرف اهتمامه إلى الفاعل فبدأ به فقال زيد قام تحولت الجملة عندهم إلى جملة اسمية وصار الاسم المرفوع المتقدم مبتدأ لا فاعلاً . وهذا الذي يذهبون إليه أدى بهم ، وبقواعد اللغة ، إلى تعقيدلا داعي له ولا ضرورة ، وهو يرى أن تقديم الفعل على الفاعل — وهو الأصل — يوجب افراده ، ولو كان الفاعل مثنى أو جمعاً. أما إذا تأخر الفعل عن الفاعل فانه حتم له مطابقة الفاعل في الجنس وفي العدد كقولنا : زيد قام والزيدان قاما الخ .

ولا بد من أن نشير هنا إلى أن الفعل قد كان يطابق الفاعل في الجنس أو العدد تقدم عليه أو تأخر عنه ثم أصبح بفعل التطور يطابقه اذا تأخر عنه فقط ويدلنا على ذلك هذه البقية من اللهجات التي يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث والتي

جاء منها أمثلة في الشعر والحديث والقرآن .

وهو في الفصل التاسع وهو آخر فصول الكتاب يتحدث عن صيغة المبني للمجهول وهو لا يوافق النحاة إلى أن هذه الأفعال تبنى للمفعول ، أو المجهول ، أو مالم يسم فاعله ، بعد حذف الفاعل ، إما للجهل به ، أو الخوف منه ، أو الخوف عليه ، على وزن « فُعِل ، مُفعَل » وفروعها . وهو يرى أن هذه الصيغة مستقلة بمعناها وعملها كاستقلال اسم المفعول عن اسم الفاعل . وان علاقة الاسم المرفوع بعدها كعلاقة الاسم المرفوع الواقع بعد اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو أفعال السجايا ككرم زيد ، وشرف علي ، ونحو ذلك .

وبعد : فهذا عرض موجز لأهم ما جاء في الكتابين واني واثق أن القارئ سيجد في أسلوبهما المشرق وطريقة الكاتب العلمية في الاستقراء والاستنتاج لذة متعة .

سـليم النعيمي